

سواء رآه أو لا<sup>(1)</sup>، كابن أم مكتوم الأعمى<sup>(2)</sup>، وهذا هو سرّ التعبير بالاجتماع دون الرؤية.

وبين الآل والصّحب عموم وخصوص من وجه: فيجتمعان في مثل عليّ - كرم الله وجهه -، وتنفرد الصّحبة في نحو الصّديق - رضي الله عنه -، وتنفرد الآلية في نحو زين العابدين، فلذلك عطف أحدهما على الآخر ولم يكتف بواحد منهما عن الآخر<sup>(3)</sup>.

(1) قوله: (سواء رآه) الخ، أي: وسواء روى عنه أم لا، وإن لم تطل صحبته على الأصحّ كما في جمع الجوامع، بخلاف التابعي، فلا بدّ من طول اجتماعه بالصحابي على الأصحّ. قال المحلّي: والفرق: أنّ الاجتماع بالمصطفى - صلى الله عليه وسلّم - يؤثّر من النور القلبيّ في لحظة أضعاف ما يؤثّره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار. لكن قال ابن أبي شريف: الذي عليه أكثر أهل الحديث ورجحه ابن الصلاح والنووي وغيرهما أنّه لا يشترط في التابعي طول الصّحبة للصحابي أيضًا اهـ.

قال العراقي: ولا بدّ في التعريف من زيادة: (ومات على ذلك)؛ لإخراج من مات مرتدّا كعبد الله بن خطل. قال في ك: ورُدّ بأنّه يقتضي أن لا تتحقّق الصّحبة لأحد في حياته، وهو خلاف الإجماع اهـ. وفيه نظر، بل الزيادة صحيحة ولا تقتضي ذلك؛ لأنّ هذا التعريف إنّما وقع بعد عصر الصحابة لتمييزهم من غيرهم، فلو لا تلك الزيادة لدخل في التعريف من ارتدّ ومات على ردّته، أشار له المحلّي.

فإن عاد للإسلام بعد ردّته ولم يجتمع معه عادت مجرّدة عن الثواب عند الشافعيّة، وفائدتها: التسمية والكفاءة، فيسمّى صحابياً ويكون كفواً لبنت الصحابي، وقد أطبق المحدثون على عدّ الأشعث بن قيس ونحوه ممّن وقع له ذلك من الصّحابة، وإخراجهم أحاديثهم في المسانيد، وزوّجه أبو بكر أخته، واشتهر عند المالكيّة عدم العود؛ للإحباط، وجزم به في ك، وكذا عج وأتباعه، وتردّد الحطّاب في ذلك.

(2) قوله: (كابن أم مكتوم) هو عبد الله، وقيل: اسمه عمر، وأحد المؤدّنين له صلى الله عليه وسلّم، كُنيت أمّه به لکنتم بصره.

(3) قوله: (وبين الآل والصّحب عموم) الخ، هذا على تفسير الآل بما ذكره، وأمّا على تفسيره بما هو المناسب في هذا المقام، فعطف الآل على الصّحب من عطف الخاصّ على العام، وبه جزم القرافي في حواشي القاموس ونسبه لحواشي المطوّل.

والمقتدي<sup>(1)</sup>: المتبع، أي للنبي -صلى الله عليه وسلم-.

قوله:

وَبَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدُ      فِي نَظْمِ آيَاتِ الْأُمِّيِّ تُفِيدُ  
فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَفَقْهِ مَالِكٍ      وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ

(بَعْدُ) من الأسماء اللازمة للإضافة، فإذا قطع عنها لحذف المضاف إليه اختصاراً لقرينة ذكره أو لا كما هو في كلام الناظم، بني لشبهه بالحرف في الافتقار لما بعده<sup>(2)</sup>.

(1) قوله: (والمقتدي) المراد به الاستغراق، فيدخل جميع من تبعهم إلى يوم الدين، وفي نسخة بدل هذا البيت:

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا \* عَلَى مُحَمَّدٍ وَمَنْ بِهِ اهْتَدَى

ويدخل في (من به اهتدى): الله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(2) قوله: (وبعد فالعون من الله المجيد) قول م: (لشبهه بالحرف في الافتقار) فيه نظر؛ لأنَّ الشَّبه الافتقاري إنما يعتبر فيما افتقر إلى جملة، كـ (حيث، وإذا، والموصولات) كما في ابن هشام، ولعلَّ مراد م: أنَّ (بعدُ) شبيه بـ (حيث) الشَّبه للحرف في الافتقار؛ لأنَّ (حيث) ظرف لم يظهر في اللفظ أثر إضافته؛ لإضافته إلى الجملة، والإضافة إليها كلا إضافة، وهو مضاف في المعنى لمضمون الجملة، وكذا (بعدُ) ظرف لم يظهر أثر إضافته في اللفظ لقطعه عنها، وهو مضاف معنًى.